

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تقول فيه إن تشكيل لجنة رسم خرائط الضم الإسرائيلية – الأميركية، يعتبر خطوة بغاية الخطورة ويعكس حجم المؤامرة على القضية الفلسطينية، وهو جزء لا يتجزأ من "صفقة القرن"^{*} ٢٠٢٠/٢/١٥

يُصر ترامب ونتنياهو على مواصلة عروضهما في الموسم الانتخابي على حساب حقوق شعبنا العادلة والمشروعة، فبعد الكشف عن محتوى الفصل الأخير من مؤامرة القرن والضجيج المرافق بشأن ضم الأغوار والمستعمرات الإسرائيلية، خرج علينا الاعلام العبري بأنباء تتحدث عن تشكيل (لجنة رسم خرائط الضم الاسرائيلية . الامريكية) كاشفاً عن تركيبتها من المسؤولين الامريكيين والاسرائيليين وفي مقدمتهم سفير الولايات المتحدة في اسرائيل المستوطن ديفيد فريدمان وغيره من غلاة المتطرفين. تعتبر الوزارة أن تشكيل هذه اللجنة وإن جاء في السياق الانتخابي لكل من ترامب ونتنياهو، إلا أنه يُشكل إمعاناً في العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه، وإستخفافاً بالمواقف الدولية التي رفضت صفقة القرن وحذرت من تداعياتها الخطيرة على فرص تحقيق السلام وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، وتمادياً في التمرد والإنقلاب على القانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها. كما يعكس الاعلان عن هذه اللجنة بتشكيلتها، عمق الشراكة بين ترامب ونتنياهو وحجم المؤامرة على القضية الفلسطينية كما لخصتها (صفقة القرن)، ويشرف على تنفيذها فرق عمل متصهينة.

تنظر الوزارة بخطورة بالغة لهذه الخطوة الإستفزازية العدوانية، وتتعامل معها كجزء لا يتجزأ من (صفقة القرن) المشؤومة وامتداداً لإجراءات وتدابير الاحتلال الهادفة الى حسم قضايا الوضع النهائي التفاوضية من جانب واحد وبالقوة. تؤكد الوزارة مجدداً أن اقدام سلطات الاحتلال على ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، يؤسس بوضوح لنظام فصل عنصري بغرض "الابرتهايد" في فلسطين المحتلة، ويُجهز نهائياً على ما تبقى من الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، ويضع بشكل نهائي الولايات المتحدة الأميركية بما يمثله موقف البيت الأبيض والإدارة الحالية في مصاف الدول الراحية للإرهاب الإسرائيلي والداعمة له.

دولة فلسطين بقيادتها، شعبها ومؤسساتها ترفض هذه اللجنة ومخرجاتها، وتدعو المجتمع الدولي لرفضها وإدانتها، على إعتبار أنها جريمة أخرى ترتكب بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته. وستعمل وزارة الخارجية والمغتربين على مواجهة هذا الإجراء سياسياً وقانونياً ضمن الإجراءات المتاحة وفق مسؤولياتها.

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>